



وداعا الروبيان الكويتي الطازج حتى نهاية أغسطس



(متن غوزال)

سلاسل الروبيان وسط المزاد



المزاد الأخير للروبيان .. زحام وزيادة طلب

مواطنون أعربوا في آخر يوم لصيد الروبيان عن استيائهم من سياسة الترشيد المتبعة من قبل «الزراعة»

## «الأنباء» تكشف خيوط غش فاضح في مزادات الروبيان والسماك المحلي ومنشأ المستورد

السماكية هما المستفيد الأول والأخير من حظر الصيد المحلي، متسائلًا: هل يطبق الحظر على شركات الأسماك في تصديرها؟ أم يطبق علينا الحظر في الصيد فقط؟ وقال: لقد جاء بي القدر اليوم إلى سوق السمك في الكويت لأفاجأ بهذه الأسعار الملتبئة، وعادة ما تسوق السمك من المملكة العربية السعودية، والتي لا تشهد أي تغيير في أسعار السمك لديها حتى في ظل الأحوال المناخية وكذلك الموسم، وإذا كان هناك تغيير فيكون طفيفًا، والأسعار رائعة على مدار العام.

وأكد العجمي أن الكويت تعاني في هذه القرارات من ازواجية المعايير، فهناك جهات بغضون الطرف عنها في الصيد، في حين يسלטون سطوة القانون على أناس آخرين، وللأسف فإن كل المعروض في سوق السمك إنما هو فئات ولا يعكس الكمية الحقيقية التي يزرع بها بحر الكويت، مطالبًا بأن تكون الرقابة فعلية لا شكلية، وأن يكون هناك ضبط فعلي لتوفير المنتج مما يعمل على ضبط الأسعار.

وأشار إلى أن أفراد هيئة الزراعة بالقرارات هو الذي يؤثر على المستهلك بلدي أنها لم يتم التعامل بينها وبين الهيئات الأخرى مثل هيئة البيئة، فهل بغضون الطرف عن أن الخليج يحتجز بسبب مشاكل الشمال التي برزت في الـ15 سنة الأخيرة؟ وهل يتجاهلون أن مصبات نهر دجلة والفرات وشط العرب في الخليج كان منسوب تضررها مختلفًا تمامًا بين 1990 و2010، وهذا ساهم في ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف وفي المد الأحمر وفي المشاكل البيئية التي أفرت على المنتج البحري؟

ظروف الانتخابات

محمد عباس مسؤول احدى البسطات في سوق شرق، رأى أن الإقبال قليل رغم أن الجميع حظر صيد الروبيان، ولكن معظم أنواع الأسماك متوافرة في المزاد وعلى البسطات مثل البواليل والهامور والزيدي والنقرور سواء منها المحلي أو المستورد الإيراني وغيره، لافتًا إلى أن كيلو الزبيدي الكويتي يصل إلى 13 دينارًا للحجم الكبير و11 دينارًا للحجم المتوسط، أما الهامور الإيراني فيصل سعر الكيلو منه إلى 4 دنانير ويصل الكويتي منه إلى 6 دنانير، والسبيطي 4 دنانير والشعم 2,5 والنوبيي 2,5 وهذا ما يدل على أن الأسعار مرتفعة بسبب تغير الجو وذلك رغم الإقبال الضعيف على السوق.

وأضاف أن السبب وراء الإقبال الضعيف هو ظروف الانتخابات وانشغال الناس في رحلات البر والمخيمات الشتوية، لافتًا إلى أن السمك المحلي هو المحبب أكثر من المستورد، نظرًا لتفضيل المستهلك السمك الطازج على غيره، حيث يأتي المستورد متلجًا، متوقعًا أن يزيد الطلب على الأسماك بعد انتهاء فترة الانتخابات.

محمد راتب



أحمد خوجة

إنها تفتح لها الباب لتوريد أكبر كميات من الأسماك؟ وكيف نمنع هنا ونسمح هناك؟ مضيفًا أن هناك تجاوزات وخرقًا للقانون في الكويت تحت نظر الحكومة تتعلق بالكثير من المواد الكيماوية التي تؤدي الأحياء البحرية، وهذا ما يستدعي التفكير مليًا في الأمر، ووضع مشروع إعادة تأهيل جون الكويت وتطهيره على رأس أولويات مشاريع الخطة التنموية للدولة وهو ما يحتاج إلى دراسات عملية ورصد ميزانها كافيًا، وذلك بعد أن رأينا زيف الوعود بخلق بيئة ملائمة لتكاثر الأسماك من قبل بعض الجهات المعنية في الدولة.

تضييق الخناق

وذكر الجاسم أن جميع قرارات حظر صيد الأسماك تترافق دائمًا مع دخول كميات مهولة من السمك المستورد من الخارج، متسائلًا: أين الاتفاقيات الموحدة بين الكويت ودول الجوار على حظر صيد السمك خلال فترات معينة من السنة؟ ولماذا تضييق الكويت الخناق على صيادها في حين تتفجر على الدول الأخرى وهي تسلب خيرات البحر، بل



فيصل الجاسم

في جون الكويت من تدمير وإيذاء عن طريق تحويل المجاري والمياه المستخدمة من وزارة الكهرباء الريبان والذي سيكون مشروعًا رائدًا سيوفر مخزونًا كبيرًا من الريبان بعد أن بدأ يقل في المياه الكويتية.

سوق الغريلي

أما فيصل الجاسم فقد كان انطباعه سيئًا في آخر يوم من أيام السباح بصيد الريبان وكان الغلاء هو السبب الأول في هذا الاستياء الشديد، مع عدم التمكن من السيطرة على الأسعار، مستذكرًا أيام كان سوق السمك في شارع الغريلي حيث كانت الرقابة والتحكم حاضرين، أما اليوم فإن بائعي السمك أنفسهم مع أشخاص مخصوصين لا يتورعون عن رفع أسعار السمك والمزايدة على رواد السوق من المشترين الحقيقيين، مناشدًا البلدية والتجارة التدخل لمنع هذا الغش والسافر ومحاربة كل هؤلاء الذين يرفعون السعر عن حده الطبيعي، ومراقبة هذا السوق والسيطرة عليه.

وعلى صعيد آخر، أعرب الجاسم عن أسفه الشديد لما حدث



غانم العيصان متحدًا للزميل محمد راتب

لما اشترى شيئًا، وهذا يعني أن ثقافة بعض المستهلكين تجبر بعض البائعين على الغش ووضع كلمة «إيراني» بدل «هندي» أو «باكستاني».

وذكر أنه مع توقف صيد الريبان ستتحول المراكب التي كانت تصيد سيد المائدة إلى صيد أسماك من أنواع أخرى، حيث بدأت بالغزل لصيد النقرور وذالون أبيض ناصع وطعم أفضل من الإيراني، ولكن منشأ الغش من أصحاب البسطات جاء لأن الزبون لو سمع بكلمة «هندي»



مشعل العجمي

حساب المواطنين، فالتجار هم المستفيدون والمواطن والمقيم هما الضحية.

ولفت خوجة إلى أن الهامور الهندي أفضل علميًا من الهامور الإيراني نظرًا لأنه يتغذى في بيئة نظيفة في المحيط الهندي الذي يتميز بالبحر المنخفض جدًا بخلاف الخليج العربي، وهذا ما يجعل لحم الهامور الهندي نظيفًا وذالون أبيض ناصع وطعم أفضل من الإيراني، ولكن منشأ الغش من أصحاب البسطات جاء لأن الزبون لو سمع بكلمة «هندي»



محمد عباس

لا يوجد شيء اسمه زبيدي إيراني..

والسمك الباكستاني هو الأكثر جودة

قرارات حظر السمك تخدم شركات الاستيراد بالدرجة الأولى على حساب المواطن والمقيم

غانم العيصان أحد هؤلاء الذين استجبنوا لأساليب التلاعب والتحايل من قبل التجار وأصحاب الشركات أثناء المزاد قائلاً: ما نأسف له هو عدم وجود رقابة من قبل الجهات الرقابية على الكثير من الجنسيات الوافدة الذين يدخلون المزاد بقصد رفع السعر وليس من أجل الشراء، وعندما نرفع السعر إلى 15 يأتي شخص واضع إلى ليس زيونا ويرفع السعر إلى 18 دينارًا، وهو غش واضح يتم بالاتفاق مع البائع نفسه لأنه المستفيد الأول والأخير، ولفت إلى أن حل هذه المشكلة هو تحديد سقف الأعلى للأسعار وتكثيف وجود مراقبي البلدية والتجارة للحيلولة دون حدوث أي من حالات الغش التي سنمنا منها، فهل يعقل أن سمكة هامور بزنة 6 كغ يزايدون في سعرها إلى 35 دينارًا؟ واعتبر العيصان أن وجود الأسماك المستوردة على البسطات السوق بشكل يطغى على نظيرتها المحلية إنما هي ظاهرة لم تعد مقبولة في الكويت، لافتًا إلى أن منع الصيد من قبل هيئة الزراعة وفتح باب الاستيراد على مصراعيه للأسماك التي «ما ندري عنها» يدل على تعمد تنفيج شركات الاستيراد، لذا فإننا نطالب الدولة بإعادة النظر عن كثب في هذه القضية باعتبارها جزءًا مهمًا من الأمن الغذائي الذي يتبادون به، ونطالب التجار بأن يتوقفوا عن التفكير في مصالحهم على



بائعو الروبيان سيفتقدونه بالتاكيد